

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٠٧**

الأربعاء ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١١/٠٣

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زوخوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بيرتو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الهند	السيد باركار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

1242612 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد مارتن، الذي أرحب به.

السيد مارتن (تكلم بالإنكليزية): عندما قدمت للمجلس إحاطة اعلامية للمرة الأولى بعد إعلان تحرير ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي (انظر S/PV.6639)، قلت إن شعبها قد يسعى الى تلقّي الدروس منا عن تفاصيل الديمقراطية، إنما بإمكانه أن يقدم دروسا تتعلق بروحها. في ٧ تموز/يوليه، تم اظهار تلك الروح بطريقة كان لها تأثير عميق في نفوس جميع المراقبين. فالرجال والنساء والصغار والكبار الليبيون، وقفوا في طوابير الانتظار للإدلاء بأصواتهم ومن ثم كشفوا عن اصابعهم التي يعلوها المداد باعتزاز وفخر كونهم الشعب الذي حرم طويلاً من الحريات الديمقراطية، والعديد من أسره عانى وضحى بأحباء له في سبيل الحق الذي تمكن من ممارسته في نهاية المطاف. وحيثما العنف هدد الانتخابات، وقف الناخبون أنفسهم بعزم وشجاعة لمقاومته بنجاح.

انطلاقا من ندرة الخبرة الانتخابية الكاملة والجدول الزمني الكثير التطلب، كان تنظيم الانتخابات إنجازا رائعا. فقد شارك فيها ما مجموعه ٢ ٥٠١ من المرشحين، بمن فيهم ٨٤ امرأة، كأفراد في سباق الأغلبية، بينما تنافس ١ ٢٠٧ مرشحين، بمن فيهم ٥٤٥ امرأة، في سباق التمثيل النسبي على قوائم الكيانات السياسية. ولقد مضت الحملة الانتخابية بسلاسة، مع عدم حصول مشاكل بين المرشحين أو أنصارهم، وكانت الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك قليلة، وسارت الانتخابات بروح من حسن النية في ما بين الكيانات السياسية، والتقيد بمدونة طوعية لقواعد السلوك التي ساعدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تيسيرها.

بيد أن الفترة المفضية إلى الانتخابات شابتها حوادث عنيفة، تركز معظمها في شرق البلد، كما تم طرح عدد من المظالم – أساسا توزيع المقاعد – كمبرر للسعي إلى عرقلة الانتخابات. وشملت الجهود المبذولة لتخريب التحضيرات الانتخابية حريقا أتى على بطاقات الاقتراع لـ ٤٦ من مراكز الاقتراع قبل يومين من موعد الانتخابات، وعشية الانتخابات أطلقت النار على مروحية كانت تنقل مواد انتخابية، مما أسفر عن مصرع مسؤول انتخابي واحد. وواجهت المواد التي كانت في طريقها إلى مراكز الاقتراع حواجز على الطرق.

ولكن وقفت اللجنة الانتخابية الوطنية العليا وموظفوها المتفانون في مواجهة مثل هذه التحديات. فبطاقات الاقتراع تم طبعها من جديد في اليوم نفسه في اطار عقد الأمم المتحدة ونقلت جوا من دبي. ومراكز الاقتراع التي لم تتمكن من فتح ابوابها في الوقت المحدد ظلت مفتوحة الى وقت متأخر أو فتحت ابوابها في اليوم التالي. والهجمات على مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات – لا سيما في بنغازي – فشلت في وقف عملية الانتخاب. وإصرار الليبيين على ممارسة حقهم في

التصويت الذي حصلوا عليه بشق الأنفس ساعد في التغلب على جميع المحاولات الرامية إلى حرمانهم منه.

وكان هناك سبب للخوف من أن الصراعات المحلية التي ذكرتها في إحاطتي الاعلامية الأخيرة (انظر S/PV.6731) يمكن أن تؤثر على الانتخابات في الاماكن المعنية. والواقع أن هذا الخوف تعزز بفعل عودة جديدة للقتال في جبال نفوسا بين قبيلتي زنتان وماشاشيا، وفي كفرا. ولكن جميع الحالات قد استقرت بما فيه الكفاية للاقتراع الذي جرى في ٧ تموز/يوليه، باستثناء مركزين من مراكز الاقتراع في كفرا. فهناك، تضافرت الجهود – التي شاركت فيها بعثة الامم المتحدة عن كثب – وأدت إلى اتفاق بين قيادة تابو واللجنة الانتخابية لتمكين التصويت في ١٠ و ١١ تموز/يوليه. وكان ذلك دليلاً آخر على التزام اللجنة بإجراء انتخابات شاملة، مما أدى إلى وضع تدابير خاصة للمشردين داخليا وتاويرغاس والطوارق وماشاشياس كي يتمكنوا من التصويت.

ويتعين الثناء ايضا على اللجنة والمجتمع المدني لشفافية الانتخابات. فقد تم اعتماد ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ من المراقبين المحليين ووكلاء الأحزاب، فضلا عن ١٨٠ مراقبا دوليا. والبيانات الصادرة عن مجموعات المراقبين المحليين، فضلا عن البيانات الأولية من الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ومركز كارتر، كانت إيجابية عموما، مع توصيات مفيدة للعمليات الانتخابية في المستقبل.

وعقب تحقيق مستوى عال من تسجيل الناخبين البالغ عددهم ٢,٨٠ مليون ناخب، أدلى ما يزيد على ١,٧٠ مليون ناخب بأصواتهم – حوالى ٦٢ في المائة. وجرت تعبئة النساء كمرشحات ومناصرات ومن نشطاء المجتمع المدني طوال العملية الانتخابية، مع العديد من الأنشطة لتنمية المهارات وتبادل الخبرات، وغالبا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورهنا بالتصديق على النتائج، يبدو أن ٣٣ امرأة انتخبت في المجلس الوطني البالغ عدد اعضائه ٢٠٠ عضو، ٣٢ منهن على قوائم الكيانات السياسية وواحدة كمرشحة انفرادية.

والمجلس على حق في الاعتراف فعلا بالعمل الرائع للجنة الانتخابية الوطنية العليا. والعلاقة كانت مثالية بين اللجنة وفريق الدعم الانتخابي المتكامل التابع للأمم المتحدة، الذي وصل إلى ذروته بوجود قرابة ٥٥ من الموظفين الانتخابيين الدوليين، الذين انتشروا في بنغازي وسبها، فضلا عن طرابلس. والخبرة المكتسبة مما أطلقت عليه اسم الديمقراطية بتفاصيلها لها قيمة مستقبلية هائلة لليبيا الجديدة. ونحن نناقش كيف يمكن دفع تلك القدرات إلى الأمام وتطويرها بدعم من الأمم المتحدة في الفترة المقبلة.

وأصدرت لجنة الانتخابات النتائج الجزئية حالما توفرت، وتمكنت في الليلة الماضية من إعلان النتائج الأولية الكاملة. وجرى التقدم بعدد قليل من الشكاوى، ولكن قرارات اللجنة يجب أن تستمد من المحاكم في غضون ١٤ يوما، إذا استؤنفت تماما، قبل أن تتمكن اللجنة من التصديق على النتائج النهائية. ومن ثم يعقد المجلس الانتقالي الوطني الاجتماع الأول للمؤتمر الوطني، ويحل نفسه، بينما يشرع المؤتمر الوطني في عقد دورته الافتتاحية. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدمان الدعم للأعمال التحضيرية للمجلس الوطني الانتقالي بغية تيسير العملية الانتقالية والوقوف على أهبة الاستعداد لدعم الأعضاء الجدد والأمانة العامة للمؤتمر الوطني. وسيكون ذلك أول عملية انتقالية سلمية وديمقراطية للسلطة في ليبيا. بعدئذٍ، يجب على القادة السياسيين الجدد التوصل إلى اتفاق حول تشكيل حكومة جديدة وعملية صياغة دستور جديد.

وبغية تلبية الشواغل في منطقة شرق ليبيا إزاء أنه خصص لها مقاعد أقل في المجلس الوطني مما أعطي للغرب الأكثر

ازدحاما بالسكان، قرر المجلس الوطني الانتقالي أنه ينبغي ألا يصاغ الدستور من جانب المؤتمر الوطني نفسه، ولكن من جانب لجنة دستورية منفصلة قوامها ٦٠ عضوا، بتمثيل متساوٍ بين مناطق ليبيا التاريخية الثلاث.

كما أكدتْ للشرق بأنها ستختار ممثليها العشرين، ومن ثم قررت، في عشية انتخابات المؤتمر الوطني العام، أنه ينبغي انتخاب أعضاء هيئة وضع الدستور انتخابا مباشرا على أساس إقليمي. فإنْ أيّد المؤتمر الوطني العام الجديد ذلك القرار، فسوف يطيل ذلك كثيرا من أمد الجدول الزمني للعملية الدستورية.

أظهر النجاح الساحق للانتخابات أن الغالبية العظمى من الشعب الليبي، بمن في ذلك الليبيون في الشرق، كانت عازمة على المشاركة في أولى الخطوات التي خطتها ليبيا على طريق الديمقراطية. وكانت البعثة متسقة في رسائلها التي وجهتها إلى الجهات الفاعلة في الشرق بضرورة الامتناع عن أي أعمال عنف. بيد أن الإحساس القوي بالتهميش في الماضي واسع الانتشار في الشرق، ويتطلب إيجاد حلول سياسية. هناك الآن فرصة جديدة لإدارة النقاش حول هياكل التمثيل والحوكمة من خلال الحوار السياسي وعملية وضع الدستور. وبالفعل، تقوم القوى السياسية الناشئة في ليبيا بفتح الأبواب لهذا الحوار. وتتواصل بالفعل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى دعم عملية وضع الدستور، وكفالة أن يتبع المجتمع الدولي نهجاً منسقاً، وستشمل تقديم أي مساعدة تطلبها الهيئة المكلفة بصياغة الدستور، وبرامج تعزيز التربية المدنية وإجراء مناقشات عامة حول المسائل الدستورية، وتقديم الدعم التقني لإجراء الاستفتاء المحتمل.

ما هو أشد إلحاحا من إطلاق عملية وضع الدستور مهمةُ التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الوطني العام يكفي لتشكيل الحكومة الجديدة بحيث يُختار رئيس وزراء جديد خلال شهر واحد من أول اجتماع للمؤتمر الوطني العام. ومن المتوقع أن تظل الحكومة المؤقتة باقية إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة والإعداد لعملية تسليم سلسة. وسيبدأ الوزراء الجدد ولديهم أرث أفضل من الفراغ المؤسسي الذي واجه سابقيهم، لكن يجب عدم التقليل من شأن التحديات والتوقعات التي ستواجهها الحكومة الجديدة.

وفي مقدمة تلك التحديات الأمن – المسألة التي يتفق الجميع على أنها كانت تحتل مركز الصدارة في أذهان الناخبين. وخلافا لبعض التقارير، لا تسعى كتائب الثوار في ليبيا إلى البقاء منعزلة وتحدي سلطة الدولة. غير أن من المنتظر أن تقوم حكومةٌ تتمتع بالشرعية الكاملة ولديها أفق زمني أطول بالتصدي للمسائل المتعلقة بمستقبل هذه الكتائب. تريد الأغلبية الساحقة من المواطنين في ليبيا أن يسود حكم القانون في بيئة خالية من الأسلحة تتصدى فيها الشرطة للجرائم ولا تقوم إلا سلطات الدولة بإلقاء القبض على المشتبه فيهم واعتقالهم. وحيثما انفجرت الصراعات المحلية، يريدون أن تنتشر قوات أمن محايدة وموثوق بها انتشاراً سريعاً لحفظ السلام، في حين تجري معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع. وخصوصا في الجنوب، يريدون أن تُؤَمّن حدود ليبيا من تهريب المخدرات والأشخاص والأسلحة.

يتطلب التصدي لهذه التحديات نظرة أكثر منهجية وشمولا على مجمل هيكل الأمن والدفاع الوطنيين، نظرةً تتجاوز المبادرات المخصصة أو القصيرة الأجل لدعم قوات الشرطة أو القوات المسلحة. يجب أن يشمل ذلك وضع إستراتيجية للأمن القومي، وتحسين التنسيق والتعاون بين الوكالات في القطاع الأمني، وتجنب تفتيت هياكل القيادة والتحكم فيما بين الوكالات. تفتقر الجهود المبذولة حتى الآن لدمج الثوار وكتائبهم إلى المفهوم الشامل وإلى التنسيق، وتحتاج إلى استعراض عاجل باعتبار ذلك جزءاً من برنامج

الإصلاح الأمني لقوات الشرطة والدفاع، بما في ذلك الأمن والإدارة المتكاملين للحدود.

بموجب القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢)، كُلِّفت البعثة بمساعدة الحكومة الليبية في تطوير الشرطة والمؤسسات الأمنية وجعلها قادرة وخاضعة للمساءلة وملتزمة باحترام حقوق الإنسان ومفتوحة في وجه المرأة والفئات الضعيفة ومراعية لاحتياجاتها. وعلى مدى الأشهر الأخيرة، عملت البعثة مع السلطات الليبية والشركاء الدوليين من أجل وضع كتاب أبيض في مجال الدفاع لليبيا. سيستخدم الكتاب الأبيض في تحديد المخاطر والتهديدات الرئيسية التي تواجه ليبيا، وتعريف المهام الرئيسية والعقيدة والرؤية في المجال العسكري، والرقابة المدنية الديمقراطية، والمسائل العامة المتعلقة بالقيادة والتحكم، والهيكل الأساسي للقوات المسلحة، بما في ذلك علاقتها مع وزارة الدفاع والبرلمان القادم. تحقيقا لتلك الغاية، قامت البعثة بتيسير حلقتي عمل للتخطيط الاستراتيجي بمشاركة خبراء ليبيين ودوليين، في أيار/مايو وتموز/يوليه، تضمنت قائمة المشاركين فيها نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، ونائب وزير الداخلية، وكبار موظفي وزارة الدفاع وممثلين عن الوزارات الأخرى. وستتمثل المهام الرئيسية في الأشهر المقبلة في بناء وزارةٍ للدفاع تؤدي مهمتها وتضطلع بدورها في الرقابة المدنية والتخطيط؛ وكفالة وجود قيادة وتحكم مشتركين على جميع قوات الدفاع، بما في ذلك ما يخص الحدود والمنشآت الإستراتيجية؛ واستعراض الإطار القانوني القائم الذي يحكم قوات الدفاع؛ وتوفير المدخلات للعملية الدستورية، ووضع خيارات تدريب سريع للقوات المسلحة وكبار مسؤولي الدفاع. وبعد أن تجاوزنا الأولوية الفورية المتمثلة في تأمين الانتخابات، تقترح البعثة الآن أن تقدم المساعدة لوزارة الداخلية في إجراء استعراض إستراتيجي مكافئ، بهدف تحديث قوة الشرطة الليبية. سوف يكمّل ذلك الاستعراض خدمات المساعدة والمشورة التي تقدمها البعثة حالياً في مجال تدريب وإدارة الشرطة.

يظل عدم إحراز تقدم في مجال أمن الحدود وإدارتها يثير قلقا عميقا لدى المجتمع الدولي ولدى الليبيين. وبينما أكمل الاتحاد الأوروبي الآن التقييم المتكامل لإدارة الحدود، فإن ما حال دون إحراز تقدم في هذا المجال الحيوي الخلافاتُ الداخلية الليبية على هياكل القيادة والتحكم والافتقار إلى التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية المختلفة. ونتيجة لذلك، لا يوجد أي مفهوم متكامل لأمن الحدود. ولا تزال حماية الحدود الجنوبية تمثل أولوية لليبيين، في ضوء المخاوف من الاتجار بالمخدرات والأسلحة البشر والهجرة غير القانونية، وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في جميع أنحاء منطقة الساحل. ومع ذلك، لم تف الحكومة حتى الآن بما أعربت عنه من العزم على وضع خطة عمل متكاملة بشأن الحدود الجنوبية. من شأن هذا النهج أن يسمح بحشد المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف ويقلل من خطر التجزئة في القطاع الأمني.

ما برحت إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات، وإحصاء الأسلحة وتخزينها بصورة آمنة ومراقبتها من الشواغل الرئيسية في العديد من المجتمعات في جميع أنحاء البلد. ومن خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ظلت البعثة تعمل عن كثب مع القوات المسلحة الليبية ومع كتائب بعينها على تهيئة أماكن آمنة لتخزين الأسلحة والذخائر. ومما عاق أيضاً الجهود في ذلك المجال عدم تحديد المسؤوليات بصورة واضحة وعدم التنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة في ليبيا. وظلت البعثة تعمل مع مكتب رئيس الوزراء لوضع الترتيبات التي من شأنها أن تنسق الجهود الليبية والدولية كافة في مجالات مكافحة الألغام والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتخزين الذخيرة والمواد الكيميائية ذات الصلة والمواد النووية. وتحضُّ

البعثــة الحكومة أيضــا على وضع إجراءات واضحة وشــفافة للتنسيق لعمليات الشراء أو منح المساعدات الأمنية الدولية، بما في ذلك الأسلحة والمعدات، إلى أجهزة الأمن المختلفة.

العدالة من المســائل التي تتصــل اتصالا وثيقا بالأمن. وما أحرز من تقدم في ذلك الصدد مخيب للآمال أيضاً، ويجب أن تبذل الحكومة الجديدة جهوداً أقوى. إن وجود سلطات ادعاء أكثر قوة ومحاكم فعالة ومحمية، وشرطة قضائية موسعة ومدربة تدريبــاً أفضل أمر ضروري للتغلب علــى التحديات العديدة: ضــرورة تقديم المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة إلى العدالة في إطــار القانون، وبالتالي تثبيط ومنع عمليات الاعتقال والحبس غــير القانونية؛ وضرورة إعــادة النظر في حالات المعتقلين منذ نهاية الصراع، والإفراج عن أولئك الذين لا توجد ضدهم أي أدلة، مع الشروع ي نفس الوقت في إجراءات المحاكمة العادلة بحــق مَن توجد أدلة علــى ارتكابهم أفظــع الجرائم؛ وضرورة نقل الأشــخاص الذين لا تزال تعتقلهم الكتائب إلى معتقلات ملائمة تابعة للدولة، وحماية الســلامة الجسدية لأي معتقل في أي مــكان في ليبيا. إن القدرة على تحقيق العدالة أمر أساســي لتحقيــق المصالحة – وليس ذلك مجرد كلام نظري أو مبدئي، ولكــن باعتباره أمراً عملياً للغاية لكيفية حل التراعات المحلية الــتي وقعت مؤخرا. لا تــزال البعثة تعطــي الأولوية لما تقدمه مــن دعم في تلك المجالات. وحين تصبــح انتهاكات حقوق الإنسان واسعة الانتشار، يجب أن تُكمَّل العدالة الجنائية بعملية أوســع نطاقاً لتقصي الحقائق. تدعم البعثة لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في اتخاذ الخطوات الأولى نحو تنفيذ ولايتها.

وسط اســتمرار انتهاكات حقوق الإنســان، هناك أيضا مؤشــرات إيجابية للدفاع عن حقوق الإنسان في ليبيا الجديدة. فقــد ألغت المحكمة العليا القانون الــذي أقره المجلس الوطني الانتقــالي المعنون ”تجريم تمجيــد الديكتاتور“، الذي كان من شــأنه أن يهدد حرية التعبير. وأصبــح المجتمع المدني الوليد – لا ســيما الجماعات النسائية التي نشــطت بفعل الانتخابات– يســتطيع بصورة متزايدة أن يجد قضيته في الدفاع عن حقوق الإنســان. وما فتئت البعثة تقدم الدعــم لبناء قدرات المجتمع المــدني في رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها، وكذلك في تقديم الدعــم للضحايا. ومن بين الأعضاء المنتخبــين حديثا للمؤتمر الوطني أفراد لديهم سجلات في الدفاع عن حقوق الإنسان.

بطبيعة الحال، تواجه ليبيا العديد من التحديات، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالأمن والعدالة.

ومن بين تلك التحديات، بناء مؤسســات دولة عصرية، وفي الوقت ذاته تغيير مشــهد البيروقراطية القديمة والمتضخمة، وتنويع الاقتصاد وإيجاد فرص العمل، لا سيما للشباب، اقترانا بمكافحــة الفســاد في إدارة ثروات الدولــة، والتنظيم المحكم للعمــال المهاجرين بطريقة تعود بالنفع على ليبيا وجيرانها، مع احترام حقوق الإنسان للمهاجرين. كما أن نجاح الانتخابات زاد مــن التوقعات، غير أن هذه مهام ســتبقى قائمة حتى بعد نهاية فترة ولاية الحكومة المقبلة.

إن القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢) يستبق إمكانية استعراض ولاية البعثة وتعديلها بعد إجراء حوار مع الحكومة الليبية الجديدة بغية كفالة اســتمرارها في تقديم الدعم الفعال للاحتياجات الخاصة لليبيا. ومن غير المرجح أن يبدأ هذا الحوار قبل أيلول/سبتمبر، على الرغــم من أننا فعلا نتحاور، بطبيعة الحال، مع الأطراف الفاعلة السياسية. وليس هناك أي سبب للاعتقاد بانتفاء الغاية التي أنشــئت من أجلهــا ولاية البعثة، وبعدم قبول الســلطات الليبيــة والمجتمــع المدني الليبي للمســاعدة الــتي تقدمها الأمم المتحــدة في المجالات التي نعمل فيها فعــلا: أي دعم المراحل التاليــة من عملية الانتقال الديمقراطي، وتعزيز ســيادة القانون وحقوق الإنسان، واســتعادة الأمن العام، ومكافحة الانتشار غير المشــروع للأســلحة. كما قد تكون هناك طلبات إضافية لتقــديم الدعم إلى البعثة والفريق القطــري للأمم المتحدة. لقد

وضع مفهوم مرونة البعثة، باستخدام طرائق لحشد القدرات على تعبئة الخبرات التقنية، لتمكين البعثة من الاستجابة وفقا لذلك طيلة عام ٢٠١٢.

وينطوي العنصر الخامس للولاية، أي دعم الجهود الليبية لتنسيق المساعدات الدولية، على شرطين يتجاوزان نطاق قدرات البعثة: القدرات التنسيقية للسلطات الليبية ذاتها ورغبتها في التعامل مع المجتمع الدولي بصورة منسقة، والتزام الأطراف الفاعلة الدولية بالتعاون في إطار تنسيق تقوده الأمم المتحدة. وقد كانت هذه الجهود قوية نسبيا في بعض المجالات، مثل الدعم الانتخابي، والأفرقة العاملة القطاعية التي أنشأتها وزارة التخطيط بدعم من الأمم المتحدة ينبغي أن تكون إرثا قيما للحكومة الجديدة. لكن هذه الجهود كانت أضعف في مجالات أخرى، ولا سيما القطاع الأمني، الذي يتسم بقوة المصالح الثنائية. وفي الوقت الذي سيظهر فيه السياق الجديد احتياجات وفرصا جديدة لتبادل خبرات المجتمع الدولي وأفضل الممارسات لديه، أعتقد أن أفضل ما يمكن أن يفيد ليبيا هو إعادة تأكيد التزام جميع الأطراف المعنية باضطلاع الأمم المتحدة بدور محوري في دعم الجهود الليبية لتنسيق المساعدات الدولية.

أتوقع أن تكون هذه آخر مرة أقدم فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن ليبيا. عندما سافرت إلى بنغازي في العام الماضي لعقد اجتماع مع المجلس الوطني الانتقالي ومناقشة إمكانية قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدات إلى ليبيا بمجرد انتهاء الأعمال القتالية، لم أكن أتصور الأشواط الجبارة التي قطعتها ليبيا حتى اليوم. وفي خضم شعور الليبيين لأول مرة بالمسؤولية عن إخضاع قادتهم للمساءلة الصارمة، انتقدوا في بعض الأحيان انتقادا شديدا المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة، وقد كنت صريحا اليوم التي لا لم تعالج بعد بصورة كافية. غير أن الحالة في ليبيا، في الوقت الذي تجري فيه العملية الانتقال إلى السلطات الجديدة بصورة سلمية وديمقراطية، أفضل مقارنة مع أي سياق من سياقات حالات ما بعد انتهاء الصراع.

منذ يوم الاقتراع، عقد اجتماعات مع الرئيس مصطفى عبد الجليل ورئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب. وعبرا عن تقديرهما البالغ لدور الأمم المتحدة في العملية الانتقالية. وإذ أنقل تلك المشاعر إلى المجلس، أود أن أسجل تقديري الخاص للعلاقة المنفتحة والبناءة التي أقامتها الأمم المتحدة في ليبيا معهما ومع زملائهما. كما أشكر أعضاء المجلس على الدعم الإجماعي الذي أحسست دائما بأنهم يقدمونه لعمل البعثة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد مارتن على إحاطته الإعلامية. أود أن أقول إنني أعتقد بأنني أعبر عن مشاعر أعضاء المجلس في التعبير عن تقديرنا لإسهامه القيم في عملية تعمير ليبيا وتفانيه الكبير في تنفيذ مهمة في ظل ظروف صعبة للغاية تنطوي على كثير من المخاطر. وأنا على يقين أن ليبيا، حكومة وشعبا، تقدر تماما ما قدمه من دعم للبلد في هذه المرحلة الانتقالية التاريخية.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): أشكركم على إتاحة الفرص لي للتكلم في هذه الجلسة وأعدكم بأن أكون مختصرا. وأشكركم بداية على توليكم لرئاسة المجلس خلال هذا الشهر، وأنا واثق من أنكم ستقودونه إلى أفضل النتائج. وأشكر السيد إيان مارتن على إحاطته الإعلامية القيمة هذا الصباح.

يوم أمس، أعلنت النتائج الأولوية لانتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا، وهي انتخابات أكد جميع المراقبين أنها كانت حرة ونزيهة وأجريت وفقا للمعايير الدولية. وما كان للشعب الليبي أن يصل إلى هذا الوضع دون التضحيات الكبيرة التي قدمها من أرواح أبنائه للإطاحة بالطاغية القذافي، هذا الطاغية

الذي عامل الليبيين كعبيد على مدى ٤٢ سنة ونكل بكل من حاول أن يرفع صوته ضد نظام حكمه مطالبا بالديمقراطية.

واليـوم، وبينما يسـير الشـعب الليبي بخطـى ثابتة على طريق الديمقراطية وإقامة الدولة المدنية الحديثة، لايسـعني باسم الشـعب الليبي إلا أن أشكر أعضاء هذا المجلس على اتخاذهم للقراريـن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، وما تلاهما من قـرارات حول ليبيـا وخاصة القرارات التي أنشـأت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتحديد ولايتها.

لاشـك أن دور مجلس الأمن وقراراته قد ساهمت بشكل كبير في التحول الذي تشـهده ليبيا الآن. وبهذه المناسبة، أريد أن أثـني على الدور الهام الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بقيادة السيد إيان مارتن، الذي ساهمت حنكته الدبلوماسية وخبرته الواسعة في إنجاح مهمة البعثة. لقد استطاع السيد مارتن أن يخلق روابط تعاون وثيق بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات الليبية في مختلف القطاعات التي تقع في نطاق ولاية البعثـة. وفي الواقع، لقـد كان دوره دورا رائعا، ونحن في ليبيا نقارنه بالدور الذي أداه السـيد أدريـان بيلت، مفوض الأمم المتحـدة في ليبيا قبيل اسـتقلال ليبيا في بداية الخمسـينات من القرن الماضي.

فباسـم الشعب الليبي، نشكر السيد مارتن ونتمنى له كل التوفيق في المستقبل. كنا نتمنى أن يستمر السيد مارتن معنا في قيادة بعثة الأمـم المتحدة في ليبيا إلى أن تنتهي مهمتها، ولكن حتما هذا الأمر يخصه، وهو يدرك ما هو أفضل له. ونتمنى أن تسـتمر بعثة الأمم المتحدة بنفس الكفاءة ونفس القدرة ونفس الدور الذي قامت به خلال الشهور الماضية لمساعدة السلطات الليبية في الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية وبناء الدولة الحديثة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ليس هناك أي اسم آخر على قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.